التنوع السياسي في العراق "رؤية تحليلية"

د. أسامة مرتضى السعيدي

الملخص

إن التنوع السياسي الكبير في العراق وعلى الرغم مما يتسم به من مزايا منها ؛ انه يعكس طبيعة مكونات الشعب العراقي، إلا انه من سلبياته، إن تلك التعددية لم ترتقِ إلى مستوى وعي وطبيعة العمل ألتعددي التنافسي السياسي للأداء الحكومي، وفقدان القدرة على جعل التنوع منبعاً لقوة الإرادة السياسية للنظام المأمول، وهو ما سيحول دون تمكنه من معالجة الآثار السلبية التي افرزها النظام السابق وما أفرزته مدة الاحتلال.

من ثم فان البحث يحاول تأطير فرضية تفيد إن الأحزاب السياسية في العراق ما هي إلا انعكاس للواقع الاجتماعي (ألاثني، الطائفي، العرقي)، أكثر من كونها أحزابا تعكس برامج سياسية وانتخابية ناضجة تتواءم مع التحديات التي يعاني منها العراق داخلياً وخارجيا .

Political diversity in Iraq "Seeing analytical"

Abstric

The diversity of the great political in Iraq, despite the nature of the advantages of them; he reflects the nature of the components of the Iraqi people, but it's disadvantages, if that pluralism did not live up to the level of consciousness and the nature of work pluralistic competitive political performance of the government, and the loss of the ability to make diversity a source of strength the political will of the regime hoped, which would prevent being able to address the negative impacts borne out of the former regime and the resulting period of occupation .

From then, the search is trying to frame the hypothesis stating that the political parties in Iraq is a reflection of social reality (ethnic, sectarian, ethnic), rather than parties reflect the political programs and electoral mature copes with the challenges that has plagued Iraq internally and externally.

يعد التنوع السياسي في العراق القضية الجوهرية والاهم في الملف العراقي، ذلك إن تلك التعددية هي التي شكلت العملية السياسية في العراق وجعلتها تظهر على النحو الذي

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

الأولى: هي الصورة السلبية التي خلقها النظام السابق على مدى أكثر من ثلاثة عقود للأحزاب السياسية المعارضة له، ووضعها في موضع التآمر والخيانة.

الثانية: إن تلك الأحزاب جاءت بعد دخول قوات الاحتلال الأمر الذي ارتبط بالوجه السلبي لدخول تلك القوات، إلى جانب إن قوات الاحتلال هي من تتحكم بمقاليد البلاد الاقتصادية والأمنية الأمر الذي خلق فجوة بين الأحزاب السياسية والجماهير (عدا بعض التيارات و الأحزاب السياسية).

الثالثة: إن التنوع السياسي الكبير في العراق وعلى الرغم مما يتسم به من مزايا منها ؛ انه يعكس طبيعة مكونات الشعب العراقي، إلا انه من سلبياته، إن تلك التعددية لم ترتقِ إلى مستوى وعي وطبيعة العمل ألتعددي التنافسي السياسي للأداء الحكومي، وفقدان القدرة على جعل التنوع منبعاً لقوة الإرادة السياسية للنظام المأمول، وهو ما سيحول دون تمكنه من معالجة الآثار السلبية التي افرزها النظام السابق وما أفرزته مدة الاحتلال.

من ثم فان البحث يحاول تأطير فرضية تفيد إن الأحزاب السياسية في العراق ما هي إلا انعكاس للواقع الاجتماعي (ألاثني، الطائفي، العرقي)، أكثر من كونها أحزابا تعكس برامج سياسية وانتخابية ناضجة تتواءم مع التحديات التي يعاني منها العراق داخلياً وخارجيا، ولإثبات تلك الفرضية فانه سيتم التطرق إلى:

- خريطة القوى السياسية في العراق بعد ٩/نيسان / ٢٠٠٣.
- خصائص الأحزاب والتجمعات السياسية الموجودة في العراق.
- الأحزاب والتجمعات السياسية العراقية التي حصلت على مقاعد في مجلس النواب.
- مخرجات التنوع السياسي في العراق على نجاح العملية السياسية.
- الإشكاليات التي تجابه الأحزاب السياسية العراقية .
- مستقبل العملية السياسية في العراق.

خريطة القوى السياسية في العراق بعد ٩/ نيسان / ٢٠٠٣:-

بعد سقوط النظام السياسي، ودخول قوات الاحتلال، اتيح للأحزاب السياسية، والدينية، والمنظمات الجماهيرية، العمل العلني، بعد إن كانت بعض الأحزاب تمارس نشاطها في الخارج في حين إن أحزابا وحركات أخذت بالتبلور والظهور، ونجد إن هناك كثرة في الأحزاب السياسية في العراق وتلك الكثرة نابعة من الأسباب الآتية:

- منذ عشرينات القرن الماضي تكاد تكون الحكومات العراقية التي تعاقبت على البلاد تفتقر إلى الشرعية، أو التمثيل الكامل لكل مكونات المجتمع العراقي إي إن الأخير لم يجد نفسه انه ممثل بكافة اطيافه في الحكومة القائمة على مختلف المراحل والحقب السياسية في العراق.
- إن مستوى الاندماج داخل المجتمع العراقي بين مكوناته العرقية والاثنية والطائفية كان ضعيفاً وان كان لم يصل إلى مستوى التفتت والتناحر، إلا إنه في نفس الوقت تلك المكونات كانت تشعر بأنها غريبة عن السلطة، لذا فان ظهور الأحزاب هو للتعويض عن هذا الجانب ولتشكل الجزء الضروري والمهم في التكوين الكلي للدولة العراقية.[١]

إن الحديث عن التنوع السياسي في العراق يجرنا إلى التعرف على مضامين هذا التنوع ومسمياته ويمكن تقسيمها كالآتي:

أولا: الأحزاب الكردية والتركمانية:

١. الاتحاد الوطني الديمقراطي الكردستاني. الحزب الديمقراطي الكردستاني.
٢. نادي الكرد الفيليين.
٣. الحركة الشعبية الكردستانية.
٤. الحزب الديمقراطي الاشتراكي الكردستاني.
٥. حزب الإخاء التركماني.
٦. حزب كادحي كردستان .
٧. الحزب الإسلامي الكردستاني
٨. الحزب الشيوعي الكردستاني.
١٠. تجمع الوحدة الوطن
١١. الجبهة التركمانية .
١٢. الحزب الوطني التركماني .
١٣. حزب تركمان أيلي.[٢]

ثانياً: الأحزاب والتجمعات والحركات التقدمية:-

١. حزب المؤتمر الوطني.
٢. الحزب الشيوعي.
٣. حركة الوفاق الوطني.
٤. الحركة الملكية الدستورية.
٥. حزب الاتحاد الوطني الديمقراطي.
٦. حركة الديمقراطيين المستقلين.
٧. التجمع الديمقراطي ألقاسمي.
٨. الحزب العربي الاشتراكي.
٩. الحركة الوطنية العراقية.
١٠. الحزب الوطني العراقي.
١١. التجمع الديمقراطي العراقي .
١٢. الكتلة الوطنية العراقية المستقلة.
١٣. الائتلاف الوطني الديمقراطي المجلس.
١٤. مجلس الإنقاذ الوطني.
١٥. الملتقى الديمقراطي.
١٦. التجمع من اجل الديمقراطية.
٩. اتحاد العشائر العراقية
١٠. اتحاد العشائر في الجنوب.
١١. الحزب الطليعي الاشتراكي الناصري.
١٢. الحزب القومي الناصري.
١٣. الحركة العربية الاشتراكية.
٢٢. حركة الديمقراطيين العراقيين.
٢٣. التجمع الوطني العراقي.
٢٤. الاتحاد الديمقراطي العراقي.
٢٥. حركة الضباط المدنيون الأحرار
٢٨. تجمع عراق المستقبل.
٢٩. مؤتمر اهل العراق
٣٠. الحزب التقدمي العراقي.
٣١. تجمع الوسط.
٣٢. التيار العراقي الوطني .
٣٣. الحزب الدستوري.[٣]

ثالثاً: الأحزاب والتيارات والتجمعات الدينية:

١. الحزب الإسلامي- العراق
٢. المجلس الأعلى الإسلامي في العراق
٣. حزب الدعوة الإسلامية.
٤. المجلس السياسي الشيعي.
٥. حزب الإسلام الديمقراطي
٦. حزب الفضيلة الإسلامي
٧. حزب الدعوة / تنظيم العراق.
١٥. . حركة الوفاق الإسلامي
١٦. الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق.
١٧. الاتحاد التركماني الإسلامي
١٨. حركة الوفاء الإسلامي.
١٩. مطرانية كنيسة الأرمن الأرثوذكس.
٢٠. الحزب الديمقراطي الكلداني.
٢١. مركزلالش الثقافي الاجتماعي للديانة ازيدية.

٨. الأمانة العليا للإفتاء
٩. التيار الإسلامي الديمقراطي.
١٠. التيار الصدري.
١١. جماعة علماء العراق.
١٢. الحزب الإسلامي العراقي.
١٣. منظمة العمل الإسلامي.
١٤. منظمة العمل الإسلامي– العراق.
٢٢. البطرياكية السبتية الشرقية القديمة الاثورية.
٢٣. الكلدو آشوريين.
٢٤. حزب الاتحاد الديمقراطي الكلداني.
٢٥. البطرياكية الكلدانية.
٢٦. الصابئة المندائيين.
٢٧. المراجع الدينية في النجف الاشرف.

تلك هي القوى والتجمعات التي لها ادوار متباينة في درجة ومستوى تأثيرها في مجرى العملية السياسية العراقية ،هذا إلى جانب الكتل والقوائم الانتخابية التي تتكون قبيل كل عملية انتخابية ، إلا أنها لا تمتلك أي قاعدة لذا فهي سرعان ما تتلاشى مع انتهاء الانتخابات وعدم حصولها على أي مقعد في البرلمان أيا كانت مسمياته.

رابعاً: منظمات المجتمع المدني:

هناك أكثر من ثمانية الاف منظمة وجمعية غير حكومية، لها نشاطات مختلفة في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والصحية والاجتماعية وأضحت تشكل جزءاً مهماً من البيئة الداخلية والسياسة العامة العراقية ولا يزال الباب مفتوحاً لإنشاء المزيد من منظمات المجتمع المدني والتي تلقى الدعم من المنظمات غير الحكومية العالمية.(٤)

خصائص الأحزاب والتجمعات السياسية الموجودة في العراق:–

يمكن القول ان غالبية الأحزاب والتنظيمات السياسية في العموم تتصف بالأتي:–

أ. أنها تعبر عن توجهات قومية أو عرقية أو طائفية على الرغم من التسميات التي تحملها.

ب. رغم إن الأحزاب في دول العالم هي عنصر موحد للأهداف والمصالح إلا أنها في العراق رغم اتفاقها على العديد من المسائل والقضايا السياسية من الناحية النظرية لكن عند التطبيق فان الخلافات تطفو على السطح لتحقيق أي خطوة أو عمل يمكن إن يؤثر على مستقبل العراق.(٥)

ج. غياب البرامج السياسية الدقيقة والواضحة والمعبرة عن واقع المشكلات التي يمر بها العراق.

د. ظهور الانقسامات والانشقاقات داخل قيادات الأحزاب السياسية بسبب الصراع على القيادة الزعامة الأمر الذي يصل إن بعض الأقليات لها أكثر من جهة لتمثيلها في حين انه عملياً لا تحصل حتى على مقعد واحد في البرلمان بعد الانتخابات.

هـ . هناك بعض من تلك الأحزاب او التيارات من تنحى منحاً وطنياً بصرف النظر عن الأنتماء المذهبي والقومي وهي مدركة لحقيقة ما يعانيه العراق من تحديات.[٦]

ابرز الأحزاب والتجمعات السياسية في العراق والتي حصلت على مقاعد في مجلس النواب العراقي:

١. التيار الصدري :

وهو أحدى القوى الرئيسة المكونة للائتلاف العراقي الموحد حيث يمتلك ثلاثين مقعداً في مجلس النواب وله خصوصية كونه ليس حزباً سياسياً وانما امتداده العقائدي يعود الى اية الله العظمى السيد محمد محمد صادق الصدر ، لذا فهو يمتلك قاعدة جماهيرية عريضة ، له العديد من المواقف الوطنية منذ تشكيل مجلس الحكم ، وتأكيده المستمر على جدولة الاحتلال، بقيادة سماحة السيد مقتدى الصدر، رغم ان التيار يدخل ضمن ائتلاف سياسي الا انه كثيراً ما يتخذ مواقف تعارض الأئتلاف لصالح الثوابت الوطنية .[٧] وقد سحب التيار الصدري وزرائه من حكومة نوري المالكي حتى تشكل بادرة نحو الأبتعاد عن اختيار الوزراء بناءً على المحاصصة الطائفية وانما معيار الكفاءة والنزاهة في الأداء الحكومي .

٢. الحزب الإسلامي العراقي:

تأسس الحزب عام ١٩٦٠، وهو احد القوى (السُنية) الرئيسة التي شاركت في مجلس الحكم بشخص الأمين العام السابق د. (محسن عبد الحميد). وهو احد القيادات الثلاثة المكونة لجبهة التوافق العراقية إلى جانب مؤتمر أهل العراق، والجبهة العراقية للحوار الوطني برئاسة، والتي حصلت على (٤٤) مقعداً في مجلس النواب الحالي.

٣. حزب الدعوة الإسلامية:

تأسس عام ١٩٥٧، في مدينة كربلاء المقدسة وهو يمتلك قاعدة جماهيرية لدى (الشيعة) في العراق، ويذكر انه تم انفصال خط ثانٍ من الحزب لما عرف بحزب الدعوة الإسلامية – تنظم العراق والذي له مواقف أكثر تشدداً تجاه القوات الأمريكية الموجودة في العراق ويعد حزب الدعوة الإسلامية أهم الإطراف المكونة للائتلاف العراقي الموحد وقد حصل الأخير على (١٢٨) مقعداً في مجلس النواب الحالي. (٨)

٤. المجلس الأعلى الاسلامي في العراق:

وقد ظهر في نهاية السبعينات من القرن الماضي متمثلاً برئيس المجلس السيد (محمد باقر الحكيم) وبعد استشهاده تولى أخيه رئاسة المجلس وهو السيد (عبد العزيز الحكيم) وهو رئيس قائمة الائتلاف العراقي الموحد وهو ابز الاتجاهات الموجهة للعملية السياسية في العراق والداعين الى اقامة اقليم الجنوب في العراق عبر تطبيق النظام الفدرالي.

٥. الحزب الديمقراطي الكردستاني:

وهو امتداد للملا (مصطفى البارزاني) الذي أعلن جمهورية كردية ١٩٤٥، إلا أنها لم تلقى الدعم المنتظر من روسيا آنذاك، ورئيس الحزب الحالي هو السيد (مسعود البارزاني) ورئيس إقليم كردستان ويشكل أهم الإطراف المتحالفة كما عرف بالتحالف الكردستاني والذي حصل على (٥٣) مقعداً في مجلس النواب الحالي.

٦. الاتحاد الوطني الكردستاني:

وهو الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة الرئيس العراقي الحالي السيد (جلال الطالباني) حيث إن الأخير كان احد أهم القياديين في الحزب الديمقراطي الكردستاني وبعد وفاة الملا (مصطفى لبارزاني) شكل الاتحاد الوطني الكردستاني.

ويتكون إقليم كردستان العراق من القبائل الآتية:

- الهماوند: ويتركزون في جبال جم جمال.
- الجاف: في شهر زور وحلبجة وخر مال.
- بارزان: ويتركز في زيبار شمال نهر الزاب الكبير.
- برز نجي: في ناحية خانقين.
- شيرمان وبراد وست في أقصى قضاء راوندوز.

- الهركي: شمال شرق محافظة اربيل.
- الطالبانية: بين كركوك وخانقين.
- بشدر: حول قلعة دزة شرق الإقليم محاذية للحدود الإيرانية.
- زنكنة: جنوب محافظة كركوك في إطراف كفري.
- اليزيديون: جبل سنجار شمال غرب الموصل.
- السروجي: سركلة جنوب محافظة كركوك.
- السروجي : جنوب بارزان شرق محافظة الموصل .
- الباجيلان: قرب خانقين على الحدود الإيرانية.
- شمزينان: شمال شرق إقليم كردستان العراق.

وعلى الرغم من ذلك التنوع القبلي إلا إن الحزبين الاتحاد الوطني الكردستاني، والديمقراطي هم المهيمنان على الإقليم.(٩)

٧. الحزب الشيوعي العراقي:

تأسس منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وكانت له قاعدة جماهيرية واسعة في العراق إلا إن النظام العراقي السابق اخذ بتصفية كوادر مؤيديه إما اليوم فلم تعد له تلك القاعدة العريضة وقد شارك في مجلس الحكم بشخص امينه العام (حميد موسى) وهو احد الأحزاب المكونة للقائمة العراقية الوطنية.(١٠)

٨. حركة الوفاق الوطني العراقي:

والمتمثلة بشخص امينها العام (إياد علاوي) وهو عضو في حزب البعث منذ عام ١٩٥٨، استقال من حزب البعث عام ١٩٧٥، شكل تنظيماً مع بعض العراقيين في الخارج عام ١٩٧٤ منهم د. تحسين معله، وهاني الفكيكي واللواء الركن حسن النقيب والعقيد سليم شاكر والمقدم صلاح شبيب أعلن عن حركة الوفاق كتنظيم علني في بيروت عام ١٩٩٠، وسميت (حركة الوفاق الوطني العراقي) وانتخب أمينا عاماً للحركة عام ١٩٩١. وهو احد أعضاء مجلس الحكم ورئيس الحكومة المؤقتة التي شكلت بعد انتهاء فترة الأدارة المدنية للسفير بول بريمر، ورئيس القائمة العراقية الوطنية التي تضم الحزب الشيوعي وحركة الديمقراطيين المستقلين والتي حصلت على (٢٥) مقعداً في مجلس النواب الحالي.(١١)

انظر الملحق من البحث الذي يوضح القوائم التي حصلت على مقاعد في مجلس النواب بحسب ما اعلنته المفوضية العليا للأنتخابات في ٢٠/ كانون الثاني / ٢٠٠٦ .

أثر التنوع السياسي في العراق على نجاح العملية السياسية :-

عند عقدنا مقارنة بين انتخابات عام ٢٠٠٦ وانتخابات عام ٢٠١٠ نجد نوعا من التطور وان كان نسبيا.

انتخابات عام٢٠٠٦: في تلك المرحلة كانت انعكاس للواقع السياسي ، فنجد انه كانت زيادة مفرطة للقوائم التي شاركت في الانتخابات الماضية والتي لم تحصل سوى على عدد بسيط من الأصوات (وبدون مقاعد) والتي وصل عددها الى(١٧٩) قائمة وشخصية وبالنتيجة أدت إلى خسارة عدد من الأصوات وصل الى(٥٨٧٩٤٠) من جهة وارباك في رؤية الناخب العراقي تجاه العملية السياسية ككل من جهة أخرى، كون إن كافة القوائم تتطابق في كثير من الأحيان في شعاراتها وبرامجها المعلنة مع اختلاف مسميتها.[١٢]

وشكلت تلك القوائم في بعض مسمياتها وفي كثرتها بحد ذاتها احد تحديات الوحدة الوطنية فبعض القوائم والمرشحين هم انعكاس لقبائلهم وعشائرهم وليس لهم أي ارتباط بالعمل السياسي لا من قريب ولا من بعيد.[١٣]

. بطبيعة الحال إن هكذا واقع هو ليس بمعزل عن الماضي وانما امتداد لحالة تاريخية سابقة متمثلة بالقمع والنظام الشمولي ونخبوية السلطة الحاكمة.[١٤]

تلك الإشكالية خلقت وضعاً شوه الغاية المرتجاة من العملية الديمقراطية من جانبان:

الأول: لا يمكن للناخب إن يغير نوابه أو قائمته التي انتخبها في حال إن الحكومة أو النائب لم يحقق مطامحه كون إن انتخابه له كان على أساس مذهبي وليس على أساس البرامج الانتخابية، وخاصة إذا برزت حالات فساد في وزراء القائمة التي انتخبها المواطن.

الثاني: انه لا يمكن مُسائلة أي وزير أو محاسبته أو أقالته أو مقاضاته، لان ذلك سيعد وجه من أوجه الصراع، وليس من باب المراقبة والمسائلة القضائية المشروعة. وهذا ما حصل فعلاً في العديد من الحالات لأن العملية السياسية برمتها بنيت على الاتجاه

المذهبي والعرقي وليس الاتجاه السياسي، تلك ابرز المخرجات السلبية التي رافقت الانتخابات لعام ٢٠٠٦ .

انتخابات عام ٢٠١٠:

بدى المشهد السياسي قبيل انتخابات عام ٢٠١٠ مختلفا عن المشهد للانتخابات الماضية لذا يمكن رصد ابرز هذه التغيرات وهي :

- التغير في الخارطة السياسية التقليدية (السابقة) بسبب الاختلاف في النهج والاهداف والاليات بعد ست سنوات من المعترك السياسي فحلفاء الامس لم يعودوا اصدقاء اليوم ، واعداء الغد حلفاء اليوم .
- لم يعد بامكان ايا من القوى السياسية العزف على الوتر الطائفي او القومي او العرقي بشكل صريح لجذب الناخبين لانه لم يعد فاعلا لدى الناخب في ظل تراجع الخدمات الاساسية.
- صياغة برامج انتخابية وسياسية حقيقية تتواءم مع التحديات التي يجابهها المجتمع العراقي على عكس المرحلة السابقة التي كانت تفتقر لبرامج ورؤى عملية مكتفية بالشعارات .
- بروز تحالفات وتكتلات جديدة معبرة عن واقع سياسي واقتصادي جديد مختلف عن المرحلة السابقة .
- اجراء انتخابات اولية من قبل بعض الكيانات والقوى السياسية قبيل الانتخابات على الرغم من افتقارها للضوابط والاليات القانونية في الترشيح والتصويت لاختيار مرشحيهم الذين سيشاركون في الانتخابات.

كما وساهم تعديل قانون الانتخابات الى مجموعة من الايجابيات منها:

- اعتماد القائمة المفتوحة بدل من القائمة المغلقة كما في القانون السابق .
- اعتماد دوائر انتخابية متعددة بعد ان كان العراق دائرة انتخابية واحدة.
- اعتماد حصة للمكونات الاجتماعية في المحافظات التي تتواجد فيها هذه المكونات.
- زيادة عدد مقاعد مجلس النواب من (٢٧٥) مقعدا الى (٣٢٥) مقعدا على اساس ان هناك زيادة في عدد النفوس عن عام ٢٠٠٥. والتي كانت مثار جدل في اعتماد البطاقة

التموينية او اعتماد نسبة نمو ثابتة لكل المحافظات، وهذا سببه عدم وجود احصاء سكاني دقيق.

لكن هذا لايلغي وجود بعض السلبيات التي اعلنت عنها بعض القوى السياسية ، في ما يتعلق بمهجري الخارج ونسبة المقاعد التعويضية لهم البالغة ٥% حسب القانون الى جانب تعويض المقاعد الشاغرة الى للفائز الاكبر في الانتخابات .

اما المميزات والخصائص التي بقيت من ثوابت المرحلة الماضية هي:

الافراط في عدد الاحزاب والتجمعات السياسية والتي بقيت بدون ضابط يحددها او بمعنى اصح غياب قانون الاحزاب حيث بلغ عدد الكيانات المسجّلة في المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات، (٢٩٦) مكون بزيادة ١٦٥ مكوّن عما كان عليه في الأنتخابات السابقة حيث تمثل الكيانات الجديدة التسجيل ما نسبته ٥٥.٧٤% من الأجمال الكلّي المسجّل ٠ فيما تمثل الكيانات التي أعادت تسجيل نفسها مرة أخرى و كانت قد شاركت في الأنتخابات السابقة نسبة ٤٤.٢٦ و بلغ عددها (١٢٩) مكوّن . الكيانات التي سجّلت بشكل مجموعات " حزب ، منظمة ، ..... " بلغ عددها ٢٥٢ بنسبة ٨٥.١٤% بينما بلغ عدد المكونات الفردية "شخص بأسمه " (٤٤) مكوّن و بنسبة ١٤.٨٦% . تلك الكثرة المفرطة بالتاكيد ستفضي الى تشتيت ذهن الناخب وضياع الاصوات لعدد من الكتل التي لا تتمكن من الحصول على الوزن الانتخابي لكل مقعد .مما يعطى الفرصة للزعامات السياسية ان تهيمن على القوائم الانتخابية بحصولها على اصوات اعلى من القاسم الانتخابي ، وضياع فرصة القوائم الصغيرة .

- حفاظ بعض التجمعات والكيانات السياسية على نفس النهج والثوب القديم الذي لبسته منذ بداية العملية السياسية بسبب افتقارها الى اليات التجديد والتغيير الداخلي .
- حصول بعض الاطراف السياسية والكيانات على الدعم الخارجي من دول مجاورة للعراق في محاولة من الاولى للحصول على قدرة في التأثير على القرار السياسي العراقي لصالح تلك الاطراف.

من جانب اخر فان الخارطة السياسية القديمة حصل بها بعض التغيرات فمن خلال نتائج الانتخابات اتضح ان هناك اربعة كبار هم من حصدوا اعلى المقاعد كالاتي :

- القائمة العراقية حصلت على (٩١) مقعدا .

- ائتلاف دولة القانون حصل على (٨٩) مقعدا .
- الائتلاف الوطني العراقي حصل على (٧٠) مقعدا.
- الائتلاف الكردستاني حصل على (٤٢) مقعدا .
- حزب كوران او التغيير حصل على (٨) مقاعد .
- جبهة التوافق العراقية حصلت على (٦) مقاعد .

ان الازمات التي طرأت بعد اعلان النتائج المتمثلة باحقية تشكيل الحكومة وضبابية النصوص الدستورية وعدم اختبار البعض الاخر وغيرها من المشاكل لربما تحتاج إلى عقدين أو أكثر من الزمان حتى ينضج المواطن العراقي بفكره السياسي ويتجاوز انتمائه الثانوي لصالح انتمائه الوطني، وكذلك النضج المطلوب للقيادات السياسية العراقية في إعداد برامج انتخابية حقيقية تتناسب مع ما يعاني منه العراق من اسقاطات الماضي وتحديات الحاضر.

الأشكاليات التي تجابه الأحزاب السياسية العراقية :-

ان اهم وابرز الأشكاليات التي تجابه الأحزاب السياسية العراقية هي القدرة على صياغة الية تمكنها من العمل السياسي الرشيد سواء أكانت في السلطة او المعارضة ، بناءً على رؤية مؤداها اعتماد البناء التدريجي (التراكمي)، الى جانب القدرة على مواجهة التحديات الرئيسة والمتمثلة بـ :-

- التعديلات الدستورية واصلاح الاختلالات التي شابت صياغته والتي ستحدد مستقبل الدولة العراقية وشكلها ، خاصة وان الية التعديل الدستوري حسب المادة (١٤٦) من الدستور معقدة تجعل من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ من الدساتير الجامدة.
- قضية كركوك والتي هي جزء من المسألة الكردية برمتها والتي من الممكن ان تهدد مستقبل الأتحاد الفدرالي مع اقليم كردستان واحتمالات الانسلاخ المعلن عن الدولة العراقية .
- قانون النفط والغاز وامكانية التوصل الى ضوابط تحافظ على السيادة الحكومية على الأبار البترولية العراقية مع دخول الشركات الأستثمارية حتى لا يتكرر ما حصل في روسيا الأتحادية، ويدخل العراق في دوامة جديدية هي كيفية التخلص من هيمنة الشركات النفطية .

- الفدرالية أو قانون الأقاليم، الى جانب اللامركزية الأدارية لمجالس المحافظات وتضارب السلطات والصلاحيات بين حكومة المركز ومجالس المحافظات.
- التعويضات والديون وسبل تسويتها بعيداً عن الشروط المجحفة لصندوق النقد الدولي والتي لا تتوائم مع البيئة الأجتماعية والأقتصادية العراقية .
- الحفاظ على الاستقرار السياسي الداخلي لما بعد خروج قوات الاحتلال والذي يستلزم حكومة قادرة على ضبط عمل اداء المؤسسات المدنية والعسكرية وعلى الأعم الاغلب فأن القوات الأمريكية سوف تحتفظ على الأقل بأربعة قواعد عسكرية واتفاقيات امنية لتسهيلات الحركة واستخدام الأراضي والأجواء العراقية وهنا يبرز دور مجلس النواب كونه هيئة تشريعية، في الوقوف بحزمٍ حيال أي من تلك الترتيبات الأمنية والعسكرية والتي ستؤدي بالضرورة الى فقدان العراق لسيادته على كثير من اراضيه من جهة واستمرار العمليات المسلحة ضد تلك القواعد مما يعني ادامة حالة عدم الأستقرار من جهةٍ اخرى.

مستقبل العملية السياسية في العراق:

إن الاحتمالات المستقبلية لنجاح وتطور العملية السياسية في العراق تتحدد بالدرجة الأساس في خروج القوات المحتلة عمليا خاصة مع بدء تطبيق اولى بنود العاهدة الامنية مع الولايات المتحدة بالانسحاب من داخل المدن يعقبها الانسحاب الكامل وانسحاب القوات البريطانية من البصرة ومن ثم منح السيادة الكاملة والفعلية للعراق، عندئذٍ يمكن للأحزاب السياسية إن تعمل بحرية دون قيود يمكن إن تحد من التوجهات الوطنية لتلك الأحزاب ذلك إن وجود تلك القوات يلقي بأعباءٍ أضافية تعيق مسار العملية السياسية، خاصة وان سلوكيات قوات الاحتلال في العموم والثقل الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية في جانب الأداء السياسي والحكومي على وجه الخصوص يجعل نسبة فشل او ضعف تلك التجربة متزايدة فيما لو تخطو خطواتها دون تدخل خارجي حتى لو كانت بطيئة لكنها صحيحة، أفضل من خطوات مستعجلة التزاماً لمواعيد وتواريخ معدة سلفاً تودي بنتائج لا تصب في صالح العراق ووحدته، فالفرقاء السياسيين يمكن إن يتفقوا مهما كان مستوى الخلاف بينهم إلا إن تحول العراق لساحة لتصفية المشاكل الأمريكية على مستوى العالم اجمع،[١٥] سوف يحول بالتأكيد دون نجاح العملية السياسية والاقتصادية ككل، فلا يمكن تصور تجربة ديمقراطية أو تطور اقتصادي وسط أجواء العنف وعدم الاستقرار فما يحصل اليوم في العراق يدفع ثمنه الشعب العراقي بدلا من الشعب الأمريكي وهذا الحال هو استكمالاً لاستراتيجية أمريكية منذ عام ١٩٨٠ والى أن ينضب النفط في العراق.

ان مجيئ ادارة الرئيس اوباما والتحول الملموس في التعاطي نع الشأن العراقي من قبل الولايات المتحدة الامريكية من الممكن يفتح بارقة امل في الحد من التدخل في الشأن العراقي ، فالرئيس اوباما يسلك سلوكا مغايرا تماما عن سلفه بوش .

من ثم فأن هناك جملة من المتغيرات التي تساهم في بلورة مستقبل العراق وهي ؛

- الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها المتحكم الأكبر بالعملية السياسية والأمنية والأقتصادية في العراق .
- الأحزاب السياسية العراقية على اختلافها والتي تشكل القاعدة للعملية السياسية برمتها وبنفس الوقت تعد القناة المعبرة عن تطلعات الشعب العراقي والأساس لأي حكومة مُشكلة او ستتشكل في المستقبل .
- دول الجوار الأقليمي والدور الذي تمارسه داخل العراق سواء اكان هذا الدور سلباً او ايجاباً .
- الجماعات المسلحة على اختلاف انواعها الموجودة في العراق.

بناءً على تلك الحقائق الموضوعية فأن الأحتمالات المستقبلية للعملية السياسية يمكن ان تكون على النحو الأتي:-

الاحتمال الأول الاستمرار :-

بمعنى بقاء المشهد السياسي على تلك الشاكلة متمثلاً بأستمرار الكتل البرلمانية الحالية على نفس النهج والعقيدة الفكرية على اختلاف الدورات الأنتخابية اللاحقة ومع التقادم الزمني تصبح مسألة المحاصصة عرفاً سياسياً ودستورياً ، لا يمكن التخلي عنه مما قد يفضي الى حالة من عدم الأكتراث السياسي للمواطن العراقي نتيجة لشعوره بالأحباط وعدم جدوى المشاركة السياسية سواء في الأنتخابات المحلية او البرلمانية .مما يؤدي نحو مزيد الأنقسام الطائفي من ثم تصبح الفدرالية هي الحل الطبيعي والمنطقي لمثل هكذا واقع متردي متمثل بأنقسام الى ثلاثة اقاليم قومية ومذهبية مرتبطة بحكومة مركزية شكلية ضعيفة .ان العوامل الداعمة لذلك الأحتمال هو؛ انسجام وتلاقي ارادات عدة وهي ؛ الأرادة الأمريكية الراغبة بتقسيم العراق لغايات سياسية واقتصادية مستقبلية في امكانية اخضاع ثلاثة لأرادتها اسهل من اخضاع دولة واحدة ، إرادة المجاميع المعادية للولايات المتحدة الأمريكية في اقامة دولة لهم

بالقرب من المصالح الأمريكية ، إرادة بعض القوى الراغبة في إقامة دولة إقليم الجنوب، وأخيرا إرادة كردية سعياً في إقامة دولة كردستان التي طال انتظارها.

الاحتمال الثاني التغيير :-

وهو تبدل المفاهيم والعقائد التي تحكم سلوكيات الكتل البرلمانية وانهيار التحالفات التقليدية (القديمة) وانصرافهم نحو تشكيل كتل نيابية قائمة على برامج انتخابية وطنية ، تعكس المشاكل والتطلعات العراقية أي العمل وفق الثوابت الوطنية التي لا خلاف عليها وأهمها وأولها هو خروج القوات المحتلة وتبني نظام سياسي وإداري يحافظ على الوحدة الوطنية العراقية سواء بـ اللامركزية الأدارية لمجالس المحافظات او المركزية الإدارية، بعيداً عن الفدرالية التي يمكن ان تفضي الى تقسيم العراق .العوامل الداعمة لهذا الأحتمال هو عزوف المواطن العراقي عن الحياة السياسية مما يهدد الأحزاب والكتل البرلمانية بمستقبل بقائها مما يعني رضوخ لأرادة المواطن لضمان استمرارها على الساحة السياسية .

الاحتمال الثالث الاستمرار والتغيير :-

وهو احتمال جامع للاحتمالين السابقين بمعنى ان الأحزاب القومية سوف لن تتنازل عن مطالبها وطموحاتها لذا فأنه سيتحقق للأكراد إعلان دولتهم والحصول على الدعم والتأييد الخارجي مما يعني انفصال جزء مهم من العراق. واقع الأمر مسألة انفصال (كردستان) هي مسألة مؤكدة لكن غير المؤكد هل ان الدولة الجديدة(الكردية) ستكون مع كركوك ام بدونها ؟ اما باقي الأحزاب السياسية وكرد فعل طبيعي ستتجه نحو التوحد لتدعيم الدولة العراقية حتى لا تتكرر حالة انفصال جديدة يمكن ان تنهي العراق مع حدوث تغيير واضح في مدركات ورؤى الأحزاب فالبيئة السياسية لعراق نيسان/٢٠٠٣، هي ليست ذات البيئة في عام٢٠١٠، مع تعاظم الأدراك للمخاطر المتأتية من التدخلات الإقليمية والدولية أيا كانت الحجج والذرائع.[١٦]

خلاصة القول فأن التشكيك بأهلية او عدم أهلية الشخوص الذين يتولون الحقائب الحكومية او الوزارية او التعويل على شخصيات ما لأنقاذ العراق، هي ليست بذات جدوى ،وانما تبني مبدأ حكومة المؤسسات والتي لاتكترث بالشخوص اياً كانت انتمائاتهم او اتجاهاتهم السياسية بقدر تأثرها بأنماط وصيغ العمل المؤسسي للدولة العراقية وبناءً على مقتضيات مصلحة الشعب العراقي.[١٧]

أن ما سيتمخض خلال المدة المقبلة هو عدم استمرار النهج المذهبي والقومي للاحزاب السياسية والتحول الى العمل السياسي الجاد والبرامج السياسية الفعلية لان الناخب العراقي اضحى اكثر وعيا عن المراحل الاولى لصيرورة العملية السياسية.

---

(١) جاسم يونس الحريري: " الوحدة الوطنية"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٠٥)، ٢٠٠٤، ص ٦٧.

(٢) زاهد ألبياتي وآخرون: "الخارطة السياسية لعراق اليوم"، مجلة النور، العدد (١٦٢)، ٢٠٠٦، ص ٢.

(٣) المصدر السابق، ص ٦.

(٤) المصدر السابق، ص ٦.

(٥) د. خميس ألبدري: "دولة الأحزاب"، أوراق عراقية، بغداد، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، ٢٠٠٥، ص ص ٥-٦..

(٦) ابتسام محمد: "شكل النظام السياسي وطبيعته في عراق المستقبل"، مجلة النبأ، العدد (٧٦)، ٢٠٠٥، ص ص ١-٥

(٧) لمزيد من التفصيل انظر:د.خير الدين حسيب:"حوار حول الوضع العراقي الراهن وقضايا المستقبل"،مجلة المستقبل العربي،بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،العدد(٣٠٦)،٢٠٠٤،ص ص ١٢-١٨ . د.كريم محسن :"التيار الصدري قراءة للواقع ونظرة للمستقبل"، مجلة الوسط،بغداد،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،العدد(٦)،٢٠٠٦ .ص ١١

(٨) جاسم يونس : مصدر سبق ذكره ، ص ٦٨

(٩) إبراهيم نوار: " المعارضة الداخلية والخارجية الإمكانيات والدور"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابريل، ١٩٩٩، ص ص ٩١- ٩٦.

(١٠) زاهد ألبياتي وآخرون: مصدر سبق ذكره، ص ٤

(١١) حركة الوفاق الوطني العراقي www.wifaq.com

(١٢) د. خميس ألبدري: "تداول السلطة رؤية للممارسات السياسية في عراق الغد"، أوراق عراقية، بغداد، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، العدد (٢)، ٢٠٠٥. ص ص ٧-١١

(١٣) لمزيد من التفصيل انظر: د.عزيز جبر شيال:"المشروع الأمريكي في العراق سقوط نظرية اسقاط الدول المسار والتحديات"،المجلة السياسية والدولية،بغداد،الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية،العدد(٣)،٢٠٠٦. ص١٦٨

(١٤) رند رحيم فرانكي: "مراقبة الديمقراطية في العراق: تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق أيلول /٢٠٠٣"، من كتاب العراق، الغزو- الاحتلال – المقاومة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣، ص ص ١٢٨ – ١٢٩.
كذلك انظر:عبد الكريم سعداوي: "النخبة السياسية في العراق "، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابريل، ١٩٩٩.ص ص١٠٤ -١٠٩

(١٥) د.عزيز جبر شيال :مصدر سبق ذكر،ص ١٦١

(١٦) قارن مع: خير الدين حسيب:"المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق"،مجلة المستقبل العربي،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٣٠٧)، ٢٠٠٤. ص ص ٢٤-٢٩.

(١٧) قارن مع :باباك ديغانييشه،مايكل هيرش :"يوم الحساب في العراق"،مجلة نيوز ويبك باللغة العربية،الكويت،دار الوطن للصحافة،العدد(٢٨٠)،٢٠٠٥،ص ص ١٦-١٧.